https://kaica.org.sa/site/page/30

مجلة اللسانيات العربية
The Arabic Linguistics Journal
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية، الرياض، المملكة العربية السعودية
ISSN: 1658-9858

مجلة *اللسانيات العربية*، العدد *18*، جمادى الآخرة 1445/January 2024

وهْم التداولية

The Illusion of Pragmatics

نجوى بن عامر كعاك
قسم اللغة العربيّة وآدابها، كلّيّة اللغة العربية والدراسات الاجتماعية، جامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية

توثيق البحث **APA Citation**:
بن عامر، نجوى. (2024). وهْم التداولية. *مجلة اللسانيات العربية*، *18*، 62-76.

استقبِل في: 1444-12-02/رُوجع في: 1445-01-20/ قُبل في 1445-04-07/ نُشر في: 1445-06-19
Received on: 2023-06-20 / **Revised on:** 2023-08-07 / **Accepted on:** 2023-10-22 / **Published on:** 2024-01-01

الملخص
حظي الاتجاه التداولي باهتمام الباحثين الذين وجدوا فيه بديلا ميسّرا للمناهج الصارمة. فقد استعاضوا برحابة المقام عن ضيق النظام، واستندوا في تأويل الأقوال إلى الاستعمال لتفسير الدلالات المضمنة في القول، والبحث في مقتضيات السياق عن مقاصد خفية لا يمكن إدراكها إلا بتمثّل ظروف القول. وقد أدّى هذا الانفتاح لمحيط البحث اللغوي إلى إضعاف آليات التفسير والإخلال بصرامة المناهج اللسانية دون أن تغنم التداولية ما كانت تطمح إليه من نتائج، وهو الإطار الذي نزّل فيه هذا البحث. فليس الغرض هو تقويض أساس المناويل التداولية وإخراجها من دارة المناهج التي تقدّم تفسيرا للظاهرة اللغوية وطرق تمثّلها، بل هدفنا أن نبيّن أنّ الآليات التداولية المعتمَدة في تفسير الأقوال وخاصة المتضّمن منها لا تخرج عن خصائص الجهاز ذاته باعتباره برنامجا يشتغل بشكل جماعي اجتماعي في إنتاج الخطابات. فالأسس التداولية هي أسس نحوية متولّدة عن الجهاز ذاته، والحدود التي وضعها التداوليون لمبحثهم تتقوّض بتصوّرنا لوجودها داخل "دارة نحوية بلاغية منغلقة على نفسها دون الخارج اللغوي".
الكلمات المفتاحية: النحو، التداولية، الخارج اللغوي، البرنامج الجماعي.

Abstract
Pragmatics is an interesting trend for researchers in linguistics as it represents an easier alternative which relies on the wide options of context to interpret the meaning of utterances instead of adopting a strict approach to the linguistic system. Without pragmatics gaining much from this, however, such an alternative has weakened the process of interpretation and has been at the expense of the rigor that characterizes hard linguistics. Nevertheless, the purpose of the present paper is not undermining the various aspects of the pragmatic approach to the meaning of utterances, but to show, rather, that its foundations are nothing more than the grammatical foundations generated by the linguistic paradigm itself. The limits that pragmatics have set for itself do not hold firm due to their existence within a "grammatical and rhetorical self-contained circle without any relation to the extra-linguistic".
Keywords: Syntax; pragmatics; extra-linguistic; group program.

1. المقدمة

نسعى في هذا البحث إلى محاورة التداولية باعتبارها منهجا بديلا قائما بذاته في دراسة الظاهرة اللغوية، يُقدَّم على أنّه المفسّر الدقيق والبديل الناجع للمناهج السابقة له؛ منهج يعتبر النشاط اللغوي الفعلي هو المجال الحقيقي لدراسة الدلالة والمحيط المعوّض للمكونات النحوية في كشف مقاصد القول على خلاف ما نذهب إليه في تصوراتنا.

وقد تعلقت إشكالية هذا البحث بالكشف عن البرنامج الذي يسيّر اللغة من خلال محاورتنا لهذا المنهج الذي ينتقي من اللغة ما يحقق أهدافه، دون الانتباه إلى أنّ الجزء لا يكون دائما معبّرا عن الكلّ. وقد وجّهنا بحثنا في اتجاهين:

(أ) أولهما يتعلّق بأطروحات التداوليين الذين يعتبرون منطلقنا في طرح قضايا اللغة القول المنجز في مقامات مختلفة، والصادر عن متكلمين حقيقيين يساهمون - بحضورهم في مقام القول - في إبراز المعاني المقصودة.

(ب) وثانيهما يعيد النظر في هذه الأسس، ويعتبر استقلالية التداولية بمبحث يريده أصحابه أن يكون بديلا لمنا ويل أخرى ذات أصول نحوية صرفه هو من باب "الوهم" الناتج عن دراسة الكل (اللغة) بآليات الجزء (القول، إنجاز اللغة) ممّا يجعل النتائج بدورها جزئية غير مفسّرة لخصائص الظاهرة أو ملمّة بكل جوانبها.

إنّ الخيار الثاني هو الأقرب إلى وجهة البحث، لكونه يرسّخ تصوّرا يتعلّق بمستويات الظاهرة اللغوية باعتبارها مراتب البرنامج النحوي الذي يتجلى في مجالات متباينة تتناول ظواهر الأشياء. مجالات متفرقة اقتضتها منهجية البحث التي تخالف الحقيقة الواقعية للغة. وهدفنا إبراز ما تكون عليه اللغة التي هي مظهر للبرنامج النحوي الناتج عن منطق تطور المادة الطبيعية في التاريخ.[1] وقد عمدنا لإبراز هذه الإشكالية إلى: (أ) رصد خصائص المناويل التداولية وإبراز أسس استخلاص المعنى التي اعتمدت عليها في مرحلة أولى منتقين، منها ما يوضّح توجهنا في هذا العمل دون الإلمام بكل عناصرها.[2] و(ب) في مرحلة ثانية، سعينا إلى الكشف عن مواطن القصور في هذا المنوال التفسيري للظاهرة اللغوية، بإبراز محدودية اللفظ في التعبير عن خصوصيات الظاهرة، واندراج أغلب هذه الأسس في ما اعتبرناه أبنية نحوية، معبّرة عن سيرورة تاريخية اجتماعية لتشكّل المادة التي تمثلها في نظرنا الظاهرة اللغوية. وهو جوهر نظرية الإنشاء النحوي للكون التي نتخذها لعملنا خلفية موجّهة لتصوراتنا.

إننا - بطرحنا لهذين الخيارين - لا نبحث عن أجوبة بقدر ما نسعى إلى طرح السؤال ونحرص على حسن طرحه، فهو في نظرنا أهم من البحث عن نتائج ثابتة وحلول قَطعية تحنّط المباحث وتحوّل الفرضيات إلى معتقدات ملزمة.

2. أسس التداوليين في تفسير المعنى

نبدأ بطرح مسألة الأسس الكبرى لتجاوز اختلافات كثيرة جعلت التداولية تداوليات[3] وميّزت بينها على أسس لا نرى فيها اختلافا حسب منطلقاتنا النظرية. وهذه الاختلافات تتعلّق بمجال تحرك الاتجاه[4] التداولي وبتصنيف وحدات اللغة.

1.2. ثنائية النظام والإنجاز

نعتمد في تعريف التداولية (باعتبارها السمة الجامعة بين مختلف المناويل المنضوية ضمن هذا الاتجاه) على ما وضعه موريس Morris[5] (1970، كما ورد في Normand، 1992، ص 112) الذي يرى أنّ " التداولية دراسة للعلاقة بين العلامات ومستعمليها."

وهو الإطار الجامع لكل اتجاهات التداولية الذي يعيد - حسب اعتبارات أصحابه - ما أقصته اللسانيات البنيوية من جوانب حاملة للدلالة ومساعدة على إدراكها.[6]

وقد تجلّى هذا التحوّل في مناهج الدراسات اللغوية في المقابلة التي يقيمها التداوليون بين منحيين في الدرس اللغوي:

(أ) منحى شكلي صوري تمثّله البنيوية؛

(ب) منحى وظيفي تمثله التداولية التي، حسب الفاسي الفهري (1986، ص. 41)، "انفتحت بالأساس على الأنساق المعرفية العامة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع وعلم النفس وحتّى الرياضيات."[7]

إنّ هذا الاتجاه التداولي قد قُدّم على أنّه البديل المتجاوز لمرحلة ما بعد البنيوية بالفصل بين المباحث فصلا زمنيا وموضوعيا[8]، فصلا اتضح بصورة جليّة في ما لخّصه موشلار وروبول (2010، ص. 21) في تعريفهما للتداولية بكونها "دراسة استعمال اللغة في مقابل دراسة النظام اللغوي". ويبرز ذلك الثنائية الفاصلة بين المباحث، ويضع الأسس المميزة للمنوال التداولي بتأكيد استقلالية هذا المبحث المتجاوز لعلميْ التركيب والدلالة بالتمييز الموريسي لهما، وبإقرار مبحث جديد يتّخذ موضوعا له القول المنزّل في المقام بالاهتمام باستعمال اللغة، هو الذي اعتبر منوالا تداوليا.

وتُجمِع التعريفات المختلفة للتداولية على اعتبارها بحثا في القوانين الكلّية للاستعمال اللغوي مثلما تبرزه شبكة المفاهيم المتعلقة بها (قواعد التخاطب، علاقة البنية اللغوية بظروف الاستعمال، أطراف التخاطب، المقام...)، وهي مفاهيم تقدَّم على أنها بدائل للأبنية المجرّدة والعلامات اللغوية.

ويفضي بنا ذلك إلى الإقرار بالفصل بين النظام والانجاز، ويفترض أنّ المناهج السابقة في دراسة الظاهرة اللغوية وأساسا منها البنيوية وما قام على أسسها، قد ركّزت الاهتمام على دراسة النظام، وأقصت الإنجاز اللغوي مكتفية في ذلك بذاتها معتبرة "أنّ موضوع اللسانيات الحقيقي والوحيد هو دراسة اللغة في ذاتها ولذاتها"، حسب عبارة دي سوسير.

وهذا ما جعل الدرس اللغوي "علما صُوريا مغلقا مميتا للتواصلية اللغوية بإقصائه لأحوال التخاطب أو الطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها الخطاب واستبعاده للدلالة التي هي جوهر اللغة الإنسانية ومناط التواصل اللغوي والاجتماعي." (صحراوي، 1999، ص. 18). وهو رأي أكّده موشلار وروبول (2010) حين اعتبرا نظرية أوستين قد "طرحت علاقة بنية اللغة بالاستعمال بطريقة صريحة" (ص. 56).

إنّ هذا الطرح القائم على الفصل والثنائية والتدارك وانفتاح الخطاب يجعل النظام منفصلا عن الإنجاز، متعاليا عليه، ويقدّم الاستعمال جسدا خاليا من الهيكل الحامل له المحدّد لصورته الظاهرة. ويطنب في إبراز شكلية المناهج السابقة وقصورها لوقوفها عند حدود الأبنية المجرّدة المقصية في نظرهم لجوهر اللغة متمثلا في الأقوال المنجزة.

وقد كان لهذا الموقف مبرّرات ترى أنّ المعنى عصيّ على الشكلنة، لا يخضع إلى الأبنية المجرّدة التي قامت عليها تصوّرات البنيويين، لذلك لم تتجاوز هذه النظريات في مجملها حدود المعجم،[9] بالإضافة إلى كونها لا تستوعب خصائص القول ولا تبرز "دور النشاط القولي في البنية اللغوية" الذي اعتبر "أهمّ اكتشاف بالنسبة إلى التداولية"(المرجع السابق، ص. 24). ففي الأمثلة التالية:

1. أعدك بالمجيء

2. آمرك بالخروج

إنجاز لفعلَيْ الأمر والوعد المتحقِّقيْن باللفظ ضرورة، مما يجعل إنجاز القول محدّدا أساسيا لدلالته، بل هو جزء منها. وفي توضيح مقاصد المتكلّم في قولنا:

3. أيمكنك أن تناولني الملح؟

يعتمد التداوليون على أسس غير لسانية تضاف إلى ما تحتمله اللغة للدلالة على طلب القيام بالفعل، وهي أسس تتخذ في هذا الاتجاه صورا مختلفة.[10]

إنّ هذا الفصل الصارم بين النظام والإنجاز الذي وسم أغلب المناويل التداولية إذا ما استثنينا من ذلك التداولية المدمجة،[11] قد أقام حدودا فاصلة بين مبحثيْ النحو والتداولية. وقدّم المبحث الثاني بصورة منفصلة عن سابقه وكأننا في التداولية لا نهتمّ بما يوفّره الإعراب - بالمفهوم الذي وضعه موريس له المتعلّق بالخصائص الشكلية للقول-[12] ولا دخل للدلالة في تفسير القول، فالأمر موكول فحسب إلى العلاقة بين العلامات ومؤوليها. بل إنّ الاهتمام بالعلامات وبخصائصها النحوية في تعريفات لاحقة كان على أساس إبراز دورها في عملية التخاطب، مما يجعل اللغة عند التداوليين منحصرة في الجانب المنجز الفردي الآني لها.

2.2. ثنائية الجملة والقول

أفضى هذا التقسيم للمباحث إلى إعراب ودلالة وتداولية في مرحلة أولى[13] ثمّ إلى نظام واستعمال (إنجاز) في مرحلة لاحقة إلى إقرار ثنائية أساسية عند التداوليين تهمّ الجملة phrase والقول énoncé. وقد قام هذا الفصل على أساس الخصائص المميزة لكل صنف منها. "فالجملة هي موضوع اللسانيات(...) تتحدّد ببنيتها التركيبية وبدلالتها التي تحتسب على أساس دلالة الكلمات المكوّنة لها"؛ وأما القول فهو "جملة تتممها المعلومات التي نستخرجها من المقام الذي تُلقى فيه" (موشلار وروبول، 2010، ص. 26). وهو موضوع التداولية التي تعتبر من النظريات التي تفصل بين الجهاز واستعماله والمميزة بين ما يجب أن تكون عليه وما به تتمّ أركانها من ناحية ثمّ ما هي عليه في الواقع من ناحية ثانية.

في هذه الثنائية التداولية فصل واضح بين "الوَحدة المجرّدة ونسخها المنجزة"[14] (الشريف،2012، ص. 56)، وفصل صارم بين وحدات مختلفة تجعلنا نعتقد أننا إزاء أمرين مختلفين لا يلتقيان إلا من باب تدارك النقص وإتمام ما عجز الأول عن استيعابه. ويفضي بنا هذا التمييز مرّة أخرى إلى ثنائية جديدة تقوم على الفصل بين الخصائص المطلقة للغة التي نسميها النظام والإجراء الآني لها الذي يظهر في الخطاب. فالجملة وفق هذا التقسيم هي وَحدة النظام، أما القول فهو وَحدة المنجز من النظام أو الإجراء الآني له.

3.2. ثنائية الآنيّ synchronie والزمانيdiachronie

ارتبطت ثنائية الآني والزمانيّ بأسس التداولية التي ترتكز عليها رغم كوننا لا نجد تصريحا بالفصل بينهما بالتمييز السوسيري لهما.[15]

فالآن حاضـــر في تحليل الأقوال مرتبط بحدث التلفّظ وبالإجراء الآنيّ للقول المقترن خاصـــة بالحديث عن المشـــيرات المقامية.[16] واللغة لا تكتمل خصـائصـها إلا بارتباطها بآن التلفّظ بكل ما يتعلّق به من عناصـر غير لغوية، تتمّ المعنى المقصـود وتعوّض اللفظ في أغلب الأحيان وتدعّم فردانية الفرد.

إنّ في الاهتمام بالمنجز الفردي في مقام محدّد، والاقتصـــار على الخطاب في تفســـير الظاهرة اللغوية ، وفي اعتبار طرفيْ الخطاب (المتكلم والمخاطب) هما طرفان حقيقيان في مقام حقيقي، تأكيدٌ لهذا التوجّه الآنيّ في دراســـة اللغة وعلى تغييب مقصـود لسـيرورتها التاريخية التي " تقتضـي وجود عامل حركيّ به يحدث أثر ما ويُنجَز عمل ما" (دي ســوســير، 1985،ص. 144).

ويتولّد عن هذه الثنائية تقابل في مناهج البحث في الظاهرة اللغوية يتجلى في ثنائية الحركة والســكون، والاقتصـــار على أحدهما لا يحقق ما تكون عليه اللغة. فالاعتماد على القول المنجز في آن التلفّظ لاسـتخلاص خصـائصـها، يفضـي إلى نتائج لا تسـتوعب إمكانات اللغة التي توفرها طبيعيا، لأنه يعتمد في وصـفها على أدوات لا تناسـب سـمتها الطبيعية المتحركة. ويظهر ذلك بوضوح في ما يتعلّق بالدلالة المتضمنة في الأقوال، وسبل إدراكنا لها، وفهمنا للمقصود منها دون أن يجسّدها اللفظ بفعل ما ترسّخ في الذهن البشري من معلومات تتناقلها الأجيال، ويعاد استعمالها في إنجازاتنا الفردية.

4.2. المقام وتمام المعنى

تقوم التداولية على "الربط بين الجملة باعتبارها بناء نظريا وعملية قولها في صـــنف من أصـــناف المقامات يتكفّل بها متكلّم؛ ليخاطب مخاطبا ويبلّغ قصدا من المقاصد" (المبخوت، 2006، ص. 22).

والمقام، في المناويل التداولية، متعدّد يشـمل أطراف التخاطب وحيثياته والكون الخارجي والذهني. وهو مقوّم أسـاسـي في الاتجاه التداولي يرتبط باستعمال اللغة التي تكتسب دلالاتها من مقام التلفظ بها إذ إنّ الجمل لا تقول كلّ شيء، فهي تتضمّن دلالات تفوق ما يحتمله اللفظ، وتبلّغ مقاصد لا نجد في اللفظ حاملا لها. فاللغة قاصرة عن استيعاب الدلالة التي تكتمل - في تصوّر التداوليين - بما هو خارج عنها مما يحتويه المقام الذي يكمّل نقائصها. والمقام متعدّد في أعراف التداوليين، إلا أنه يمكن جمعه في مظاهر ثلاثة هي:

(أ) مقام الحضور situation de présence

(ب) مقام المعرفة المشتركة situation de savoir partagé

(ج) مقام الخيال situation d'imagination

وهو يمثّل سـندا للمعنى بكل ما يقوم عليه من مكونات. فنحن لا ندرك مقاصـد القول بدون أن تكون لنا معرفة بمقاماته، إذ هي متمّمة له. ويمكن - إذا ما ألممنا بكل أجزائه - تفسير العديد من الأقوال التي طرأ عليها حذف أو غاب منها المقصود، أو لم يدلّ عليها اللفظ.

وقد أدّى الفصل الصارم بين اللسان والكلام إلى الاهتمام بالمقام، إذ اعتُبر هذا الوقوفُ عند حدود اللسان سببًا في قصور المناويل البنيوية في تفسير بعض ظواهر اللغة، وأهمّها القول وعملية القول. لذلك عاد التداوليون للاهتمام بالمنجز من اللغة، وجمعوا في بعض المناويل بين الجوانب النظرية المجرّدة والمعطيات المقامية السياقية الحافّة بعملية القول. ورأوا في ما يحيط به

من معطيات خارجية مفسّرا لما لم يحتمله اللفظ، وبه يتجاوز المتخاطبان إشكاليات التأويل بمقتضى المقام الحقيقي الواقعي الذي يخرجنا من دائرة الحيرة في الجواب على السؤال التالي:

4. أيمكنك أن تفتح النافذة؟

إذا عرفنا أنّ المكان حارّ بفعل ضيقه وغلق كل منافذ الهواء داخله. فيعمد المخاطب إلى إنجاز العمل المطلوب استجابة لطلب المتكلّم، إذ المقام مستوعب للغة مفسّر لكل ظواهرها في العرف التداولي. ودلالة القول لا تخضع لمعطيات اللغة الجاهزة، وإنّما هي خاضعة لدينامية الحوارات والخطاب، ولمقوّمات السياق.

لقد كان المقام في الاتجاه التداولي مظهرا من مظاهر التجاوز التي اتسمت بها هذه المناويل، واتجاها نحو الاستقلالية بالفصل بين اللغة واستعمالها، والاهتمام بالجانب المنجَز من اللغة بالاستناد إلى مفسّرات من خارجها، إذ الخارج هو المحدّد للمعرفة[17] رغم مخالفة هذا التوجّه لطبيعة اللغة. "فاللغة لا يمكن أن تتكون إذا لم تقع الإحالة على عملية الكلام" (Ducrot، 1984، ص. 69).

5.2. ثنائية الصريح والضمني

تعتبر هذه الثنائية أهم إضافات التداوليين ومن مميّزات منهجهم الذي -على أساسه - أقرّوا استقلاله عن اللسانيات واعتبروه مضيفا إليها. فاهتمامهم تجاوز اللغة إلى الكلام، وبالتالي تجاوز اللفظ إلى دلالاته الممكنة، مما يحيل عليه اللفظ أو يتجاوزه. وهو ما دلّت عليه ثنائية المعاني المصرّح بها والمعاني الضمنية[18]

ويعرّف الضمني بكونه "أشياء قيلت بألفاظ مقنَّعة وأفكار مقدَّرة بين الأسطر(...) تحمل المخاطب على التفكير في شيء ما له شكل خاص يدفع إلى التصور أنه قد قيل" (Kerbrat-Orecchioni، 1986، ص. 6)، فيكتسب خصائصه من مقابلة المعنى الصريح، ويعرف استنادا إلى سمات التقابل بينهما إذ إنه معنى غير ظاهر في اللفظ، ولا نجد له حاملا لغويا. وهو موجود في اللغة، فالأقوال تظهر"**على هيئة ورِيْقات يبنى فيها الهيكل الدلالي من مجموعة من المكونات القولية**"[(19)](المرجع السابق، ص. 14)، وهو ما يؤكد أن الضمني في الأقوال ليس مظهرا واحدا مقابلا للصريح منها، بل هو المظهر الأكبر الذي تنضوي تحته مراتب مختلفة (ينظر المرجع السابق، ص ص 18-19).

وأهم أصناف الضمني المقتضَىprésupposéوالمعنى sous-entendu. فالضمني ليس معنىً هامشيا في القول. ووجوده مواز لوجود المعنى الصريح، إذ العدول عن المعنى الظاهر يصبح أحيانا هو القاعدة، وهو أحد قوانين الخطاب التي تعكس نوعا من قواعد استعمال اللغة. والهدف من وصف الأقوال هو "إعادة تأسيس السلسلة التأويلية التي تبدأ من المحتويات المعنوية الظاهرة إلى الطبقات الدلالية الأكثر تخفيا وغموضا" (المرجع السابق، ص. 14).

ولم يكن الاهتمام بالضمني محدَّدا بإثبات وجود هذا الصنف من المعاني التي لم يتمّ التصريح بها، ولا الدفاع عن رؤية خاصة تبرز المسكوت عنه والغائب لفظا في القول فحسب، وإنما يعود اهتمام التداوليين بالضمني إلى محاولة تركيز موضع للتداولية في البحث اللساني وإثبات أنه جزء أساسي فيه، رغم ما قيل عنه وما قذف به من صفات تجعل التداولية على هامش البحث اللساني، وتعتبرها حاوية لكل ما لم تقبله لسانيات دي سوسير المؤكدة على نظامية اللغة وانغلاقها.[(20)] فهي لم تتقيد بمنطلقاتها السوسيرية بل خرجت عنها لتوجه اهتمامها إلى جانب ثان أقصاه البحث اللساني طويلا، وهو اللسانيات الخارجية.

فالهدف إذن هو تركيز البحث التداولي في اللسانيات، وإبراز دوره في تحليل الأقوال ودراسة اللغة، إذ "هي نصّ أو مؤسسة تسمح بإتمام الأفعال التي لا توجد إلا في هذه الإشارات وبها" (المرجع السابق، ص. 65)، فضلا عن كونها وسيلة تعبير عن الحقيقة أو عن الفكر.

إننا - بهذا الطرح الموجز لأسس التداوليين في استيعاب خصائص اللغة - نبيّن أنّ هذا المنوال قد قام على:

أ. تأكيد استقلال التداولية عن المناهج اللغوية الأخرى، فلا صلة لها بأي صنف منها من حيث سبل معالجتها للظاهرة اللغوية وخاصة تأكيد استقلالها عن اللسانيات.

ب. الفصل بين النظام اللغوي واستعماله، فالكشف عن الدلالة لا يقع بمعزل عن القول وعملية القول، بل إنّ للمقام دورا أساسيا في تحديدها يفوق أحيانا ما احتملته البنية اللغوية.

ج. اعتبار المقام خارجا عن اللغة مكمّلا لها، فالمتكلّم فرد في مقام حقيقي وخطابه حاصل خارج الذهن.

د. إنّ في تعدّد المناويل التداولية وكثافة الأسس الحاملة للدلالة، إقرار بِسِمة الانفتاح التي ميّزت هذه المباحث، وتجاوُز لمقتضيات النظام المغلق وفق منطق العلوم، مما أدّى إلى اعتبار التداولية "سلة مهملات اللسانيات" إذ يمكن أن نقول كل شيء تحت رايتها.

3. المبادئ التفسيرية لنظرية الإنشاء النحوي للكون

نبدأ في تقديمنا لهذا المنوال، بل لبعض أسسه التفسيرية، من أسئلة بسيطة حول القوانين التواصلية للغة، ومنها:

أ. كيف يدرك المتقبل مقاصد القول في ما يبلَّغ إليه؟

ب. ما الذي يسيّر القول؟

ج. هل يستوعب المقام اللغة؟ وهل يفسّر كلّ ظواهرها؟

لقد قدّم التداوليون أجوبتهم، وفسّروا مسار القول بين المتخاطبين في الاتجاهين، فبحثوا خارج اللغة عن مفسّرات للغة.

ماذا لو قلبنا منهج البحث، وطرحنا الأسئلة بعكس صيغتها، فنقول موافقين الشريف (2003):

ألا تكون اللغة هي مصدر المعرفة الإنسانية باعتبارها خزّانا للمعلومات؟

إنّ هذا السؤال هو جوهر نظرية الإنشاء النحوي للكون، التي تقدّم تفسيرا نفهم على أساسه كيف أمكننا بعد (س) من السنوات أن نكوّن نظرية عنه.

1.3. مفهوم النحو

نبدأ بضبط مفهوم النحو باعتباره مفهوما مركزيا في هذه النظرية، وعليه سيقوم نقدنا للمناويل التداولية في تفسيرها لكيفية اشتغال اللغة، فنبرز أن أغلب ما اعتبره التداوليون من خارج اللغة موجود داخل أبنيتها المجرّدة التي يقوم عليها النحو. والنحو في الدراسات اللسانية الحديثة، وفي كتب التراث العربي، لا يخضع لحدود دقيقة، ولا يلتزم بجوانب دون أخرى. وهو ما جعل مساحته تختلف باختلاف ما يُدرَج في إطاره أو ما يخرج عنه وباختلاف الدارسين له واهتماماتهم به.

ويعود هذا الاختلاف إلى ما يحدّد زوايا النظر إليه، والعلاقة بين اللفظ والمعنى، فيكون اللفظ مؤديا له، وهو موقف يضيّق حدوده فيجعل النحو صناعة لفظية، ويخرج من اللغة ما هو منها كإخراج التداوليين المعاني الضمنية من اللغة، والبحث

خارجها عن دوالّ لها، ممّا يجعلهم يستعملون أبنية النحو اللغوية لتقديم براهين على خروجها من اللغة. فأوقعهم ذلك في تناقض وجعل مناويلهم في جانب منها ميتافيزيقية.

وهذا المفهوم، في حالات أخرى، متجاوز لهذه الحدود ليضمّ مباحث مختلفة، كالاهتمام بالأصوات والاشتقاق والتصريف، بل إنه يدرج ضمن حدوده عناصر المقام. فالنحو جمع لكل هذه العناصر التي تتجاوز حدود اللفظ للاهتمام بالمعنى، إذ اللفظ لا يرسم إلا جزءا من أبنية النحو، ممّا يجعله قاصرا عن الإلمام بكل جوانبه واستيعاب المعاني المختلفة الموجودة فيه.

وقد قدّم الشريف (2003، ص. 50) تصوّره للنحو من خلال طرحه لأسئلة ثلاثة لضبط المفهوم هي:

أ. هل النحو لفظ يؤدي المعنى؟

ب. هل هو العلاقة النظامية بين اللفظ والمعنى، كما يرى الكثير من اللسانيين المؤمنين باستقلالية النحو؟

ج. أم هو مجموع اللفظ والمعنى؟

اعتمادا على مدى تمثيل النحو للغة، بيّن الشريف أنّ السؤال الأول يفضي إلى اعتبار النحو لفظا يؤدي المعنى مما يجعله مجرّد صناعة لفظية. أمّا المقترح الثاني فيجعله وسيطا بين المستوى اللفظي ومختلف المستويات الأخرى بما فيها الدلالة، وهو في الحالتين يمثل جزءا من اللغة. ولا يكون ممثلا للغة مجملا إلا بالتصور الثالث الذي يرى النحوَ جمعًا بين اللفظ والمعنى، وهو مجموع "أحكام البرنامج المولّد للخطاب" (المرجع السابق، ص. 56). فالنحو إذن "ظاهرة طبيعية ذات أساس مادّيّ"، وهي ثنائية تظهر في النحو الصناعي والنحو الطبيعي باعتبارهما علمين مشتقّيْن من أصل واحد للإجابة عن سؤالين مختلفين: كيف تشتغل اللغة عموما لمعالجة المعلومات معالجة جماعية؟ وكيف تشتغل اللغة لإنتاج الأقوال الكاشفة عن حقيقة الكون"؟ (الشريف، 2012، ص. 57، هامش. 2).

2.3. عدم الانفصال بين مستويات الظاهرة اللغوية

إنّ الحديث عن استقلالية المباحث ذات المنحى اللغوي بعضها عن بعض، وحرص كل واحد منها على اعتبار مخرجاته الحقيقةَ المطلقة في تفسير اللغة أمر مجانب للصواب. فلا مبرر من التساؤل عن "أوفى النظريات اللسانية بما تقتضيه الوقائع اللسانية من وصف وتفسير" (الشريف،2012، ص. 57).

إنّ الفصل الحاصل في النظريات على أساس ثنائية ا لنظام والإنجاز قد أفرز مواقف متطرّفة أحيانا في تفسير اللغة، متطرفة في إصدارها نتائج كلية للغة بمنطلقات جزئية، فهي لم تر منها إلا بمقدار ما يظهر من جبل الجليد الرابض في أعماق البحار والذي تكتمل صورته في نظرنا متى تجاوزنا السطح إلى ما يؤسسه في الواقع.

إننا نعني بذلك أساسا المناويل التداولية التي تسعى إلى استيعاب ما تحتويه اللغة من معان بالاعتماد على اللفظ، وفي اعتقاد أصحاب هذا الاتجاه أننّا نقول باللفظ كلّ شيء، وهو رأي أفضى إلى الفصل بين النظام واستعماله. ولم يكن لهذا الفصل مبرر في النحو القديم[21] وفي نظرية الإنشاء النحوي للكون لأنه يجزّئ الجسم الواحد ويقسّمه إلى أقسام، على خلاف ما تكون عليه اللغة مما يجعل "الفاصل بين حقيقة الجملة الخطابية البلاغية المنجزة وحقيقتها اللسانية النحوية المجرّدة تماثل الفاصل بين البرنامج الجيني والأفراد المحققة له والحاملة لشفرته في الآن نفسه."(المرجع السابق، ص. 56).

3.3. الأسس التداولية جزء من النحو

إنّ الحديث عن ترابط المباحث وتواصلها - على وجه الاندماج لا التوازي بين التداولية باعتبارها مجال الخطاب المنجز في مقام محدّد، من ناحية، والنحو باعتباره البرنامج المولّد له - يفضي بنا إلى الإقرار بأننا داخل "دارة نحوية بلاغية واحدة منغلقة على نفسها دون الخارج اللغوي" (الشريف،2012، ص. 56). فلا يمكننا بمقتضى ذلك أن نتحدّث عن أسس من خارج اللغة في بناء الدلالة حتى لا تتحول، إذا ما غاب أساسها وهو البنية النحوية، إلى "أشباح غيبية تشطح خارج الأبنية اللفظية الدالة عليها"، حسب عبارة الشريف (ص. 54).

لإبراز هذه الخصائص ننظر في بعض مقومات التداولية التي - بالاعتماد عليها- ادعت استقلالها عن النحو وتفرُّدها بمنهج أساسه المقام.

1.3.3. اللفظ مجّرد وسم للمعنى

إذا ما بحثنا في المثال (4) أدناه عن الدلالات الممكنة، فإننا سنحصي لا محالة عددا كبيرا منها، كمعنى الإقرار بمضمون القول أو التعبير عن الغضب... دون أن يكون لكل مدلول منها دالّ يحيل عليه، فهل يكون ذلك دليلا على عدم وجود المدلول؟

(4) ألم أنصحك بتجنب الكذب؟

إننا - بطرح هذا الموضوع - نشير إلى أن اللفظ لا يستوعب كل الدلالة. فالمتكلم ينجز باللغة ما يريد التعبير عنه لا ما هي قادرة على توليده. فما قاله حامل لخصائص يوفرها النحو وأخرى يقتضيها المقام للتعبير عن مقاصد ذاتية آنية فردية كان اللفظ سمة لها. فالمتكلم في أقواله يطبق نظام الوسم ليحاصر المعاني المتسعة دون جدوى لكون بعض المعاني لا تتلبّس باللفظ في ما نقول، مما يفضي إلى اعتبار اللغة غير قادرة بلفظها على استيعاب قدرتها المعنوية، فمقتضيات القول ومستلزماته والمعنى المهمت sous- entendu لا تلتزم بحدود العلامة السوسيرية العاجزة عن استيعابها. وهذا ما ظهر في تمييز الشريف الدقيق بين النظام اللغوي الشامل ونظام الوسم اللفظي.

وبمقتضى هذا التمييز نعتبر حصر اللغة في مجموع الأقوال الفردية المنجزة واعتبارها ممثلة للغة، هو من باب المواقف التي نحوّلها إلى معتقدات بعد وضعها، ونبني على أساسها مواقف تجانب الصواب. فبنية اللغة أكبر من اللفظ الذي تستعمله. وحصْرُنا لها في القول لا يكشف عن كل خصائصها.

إنّ اللفظ جهاز لغوي تستعمله اللغة لوسم نفسها، أما اللغة فهي برنامج نحوي مسجَّل اجتماعيا وتاريخيا في البنية. وبمقتضى ذلك يرى الشريف أنّ "اللغات تختلف من حيث الوسم لكنها لا تختلف في الكثير من الأبنية المجرّدة والكثير من قواعد الوسم." (الشريف، 2003، ص. 1194). إن المسألة في اعتقادنا مرتبطة بما نراه نحن ونتصوره، لا بحالة الأشياء في الكون.

2.3.3. الأبنية النحوية لا تميّز بين المعنيين الصريح والضمني: مبدأ التشارط

حاول التداوليون في اهتمامهم بمتضمنات القول، وإبراز الأسس التي يقوم عليها هذا المعنى، التأكيد على دور العناصر غير اللغوية في تحقيق التواصل بين المتخاطبين نتيجة لقصور في اللغة، حسب تصورهم، مما أدّى إلى الاعتماد على مقام القول ومقاصد المتخاطبين ونوايا المتكلم ووضعية القول... دون أن يبرزوا ما للغة من دور في تحديد هذه المعاني الضمنية أو صلة هذه

العناصر باللغة. فهي مجرّد حامل للدلالة تضيق عن استيعاب المعاني الممكنة فيها، مما يجعل الحاجة إلى تأطير القول والعودة إلى مقامه أساسية في تصوراتهم.

وقد اعتبر الشريف مثل هذه المواقف نتائج عادية لآراء ترتبط بالتصوّر الخطّي للغة مثلما ذكر سوسير. واستعار من الخليل تصوّره للدائرة في تمثُّل الأشياء واستيعابها، بل إنّه واصل ما حدس به نُحَاتنا الأوائل ليقدّم تصوّرا جديدا يقوم على فكرة الدوران بين الأبنية التي أفضت بدورها إلى مبدأ جديد هو مبدأ التشارط. ويقوم هذا المبدأ على اعتبار الأبنية متعالقة يستدعي بعضُها بعضا، فكل قول يُنجَز بنْية هو شرط لبنْية أخرى يستدعيها، "فإذا افترضنا (أ) فلا بدّ من (ب)، ولمّا كانت (ب) موجودة في اللغة ف(أ) موجودة أيضا"(الشريف،2003، ص. 1179)

فالتشابه بين الأبنية النحوية وما ينتج عنه من ضبط للأبنية المجردة أمر ثابت في النظام النحوي، وهي التي يسّرت فهمنا لهذه العلاقات، وجعلتنا نطمئن إلى وجود بنية مضمرة خلف كل بنية منجزة تقتضيها لعلّة ما. ولنا في مثال الشريف الشهير:

(5) صار زيد وزيرا.

مقتضية لبنية أخرى لم تُقَل هي:

(6) لم يكن وزيرا

فغياب الثانية لفظا، لا يقوم دليلا على غيابه معنى. فهو موجود في النظام النحوي ونحن - إذ ننجز أحدهما دون الآخر- "نظهر جناح الطائر ونخفي جناحه الآخر" (الشريف،2003، ص. 185).

3.3.3. الخارج التداولي حدث ذهني خالص

إننا - بالإقرار بكون اللغة برنامجا نحويا جماعيا - نعتبر الخارج التداولي متمثلا في المقام وعناصره حدثا ذهنيا خالصا. فالفضاء الخارجي مجرّد ناقل لما هو موجود داخل النحو. فلا وجود في هذا البرنامج لداخل وخارج، "وإنما هما حركتان لدارة واحدة داخل الذهن ولا علاقة له بما هو خارج عنه" (الشريف،2012، ص. 73). وفي هذا الإطار نزّل عبارة الوهم التي صدّرنا بها مقالنا، وهم من يرى الأشياء على غير صورتها العميقة. فلا يتمثل القوة التقديرية للغة التي تمكّننا من إدراك حالات ممكنة أو ممتنعة للأشياء.

إنّ الاستناد إلى آراء بنفينيست في تحديد المشيرات المقامية ممثَّلةً في عبارة "أنا وأنت الآن هنا"، توهم بالمقام ولا تجسّمه. فلا وجود لهذه الوحدات إلا داخل اللغة. ودليلنا على ذلك أننا نقول الجملة الواحدة في مقامات مختلفة فتحافظ على دلالتها، كما أنّ تغيّر المتلفّظ بها لا يغيّر من خصائصها الدلالية.

إننا لا ننجز الجمل بمعزل عن مقامها، فما استبطنته اللغة هو نتاج عمليات تواصل إنساني. والطفل حين يتعلّم اللغة يتعلّمها في سياقاتها. فتجتمع في ذهنه مختلف أطر القول التي تصبح جزءا من جهازنا النحوي نعيد إنتاجه عند التواصل.

إننا لا نرى في من يحاورنا ممن لا نعرف لغته إلا حركات غير دالّة. فالكلمات التي تصدر عنه هي دوالّ دون مدلولات لا تحقق التواصل. فلا ندرك مما ذكره إلا مجموع الأصوات الصادرة عنه دون دلالات. أ ليس اللفظ وسما للمعنى؟

4.3. الأنية الفردية و"التاريخية"(السيرورة) الاجتماعية

إنّ الفصل بين الفردي والجماعي في هذه النظرية، هو نتاج للفرق بين منطلقات البحث. فالمنجز الفردي الذي يظهر في الخطاب، هو صورة للغة في لحظة زمنية محدّدة وفي مقام معين. وهي منطلق التفكير فيها وفي آليات اشتغالها عند التداوليين. وهذا ما يجعل نتائج التحليل عندهم لا تقدّم أكثر مما يسمح به الاستعمال. وعلى أساسه صاغوا المفاهيم ومناهج البحث التي اتخذت مسمّيات مختلفة، تؤكد أن المهمّ عندهم هو التأويل الدلالي الذي يقوم على إبراز دور المخاطب في القول، وسبل بناء المعنى مما يقرّبها من المناهج الوصفية من حيث سعت إلى أن تكون تفسيرية. ولذلك رفضتها المدرسة التوليدية، إذ اعتبرتها تابعة لنظريات الإنجاز القائمة على تصوّرات تتجاوز المنظومة اللغوية، مما جعلها غير مؤهّلة لوصف اللغة لتعلّقها بنظام آخر مختلف عن اللغة.

إننا لا ننكر قيام عملية التخاطب على قوانين تسيّرها، لكننا نعتبرها غير كافية لوصف النظام اللغوي ولا تعوّض قوانين التكوّن الدلاليّ التي أشار إليها الشريف في نظرية الإنشاء النحوي للكون. إنّ جوهر هذه النظرية يتجلى في فكرة الترشيح التاريخي متمثلا في النحو الكلّي باعتباره الجزء الثابت في كلّ الألسنة. ويقوم هذا النحو على المعلومات التي اختزنها الذهن وتناقلها من جيل إلى آخر بعد استبطان تصوّرات جماعية ناتجة عن التواصل الإنساني. وهو تصوّر لا يقوم على أساس بيولوجي طبيعي فقط، كما ظهر عند شومسكي، وإنما هو بالأساس مفهوم جماعي اجتماعي تاريخي له.

4.الخاتمة

إنّنا لا ننكر على المناويل التداولية جهودها في كشف خصائص جانب من اللغة هو المنجز الآني الفردي منها، ونعتبر نتائج بحوثهم من خلاله محققة لأهداف مبحثهم على اختلاف منطلقا تها، وهو ما أفضى إلى تعدد المقترحات وكثرة التفسيرات وأنتج تداوليات.

إلا أننا نعتبر استنادهم إلى الجانب الفردي من اللغة المتّسم بالتعدد والتباين، والمستعصي عن الضبط قد قوّض أسس النظام بمفهومه الدي- سوسيري، وتجاوز حدوده المغلقة. وأقرّ مبدأ الانفتاح في تصوّراتهم البديلة. وهو ما جعل التداولية "سلة مهملات للسانيات" تستوعب ما ضاق عنه النظام لانغلاقه، حسب ما وصف به هذا المنوال.

وهذا ما تداركته نظرية الإنشاء النحوي للكون، التي أكّدت من خلال جملة من العناصر على انغلاق البرنامج النحوي باعتباره يقوم على المعلومات التي حافظت عليها اللغة ومثّلت قانونها الجيني. وقد اعتبرت هذا البرنامج نتيجة لبناء جماعي عبر التاريخ أنتجه التعامل اللغوي.

بين التداولية واللسانيات علاقات انضواء، إذ يعتبر الاهتمام بالقول جزءا من الاهتمام باللغة، فإذا كنا نؤسس بالأول صورة عن التأويل للدلالة من زاوية التقبل، فإننا - بنظرية الإنشاء النحوي للكون - نبحث في مظاهر التكوّن الدلالي تكوّنا جماعيا مسترسلا.

الهوامش

[1] نتبنّى في هذا العمل فرضية الانشاء النحوي للكون، التي وضع أسسها محمد صلاح الدين الشريف (2003) ونعتمدها خلفية لبحثنا، والتي تعتبر أنّ "الصياغة اللفظية التي ينشئها المتكلّم [هي] حصيلة صراع بين مقتضيات القواعد، ومقتضيات التعبير، ومقتضيات القصد. وأنّها في النهاية، صياغةٌ لفظية تسِمُ بعض المعنى المقصود" (ص. 45).

[2] سعينا في عمل سابق: *الضمني في القول: بحث في أسسه النحوية والتداولية* (بن عامر، 2020) إلى إبراز هذه الأسس وحاولنا أن نجمع أكبر عدد منها.

[3] يصنف موشلار وروبول (2010، ص. 41) التداولية الى أنواع ثلاثة هي:

-النظريات الخطية

- النظريات ذات الشكل Y

- النظريات العرفانية

[4] نستعمل هذا المفهوم بالمعنى الذي أشار إليه الشريف (1986) في تقديمه العام للاتجاه البراغماتي، وسبب التسمية هو هذا التعدد للمناويل التداولية ذات الاصول الواحدة رغم اختلاف تفسيراتها للظاهرة اللغوية.

وقد اعتمدنا كذلك في صياغة مفهوم التداولية على مراجع أخرى اكتفينا باقتباس الفكرة منها، مثل Arie (2010)، و van Dijk (1979).

[5] موريس Morris هو أول من استعمل مصطلح التداولية بتمييزه بين الإعراب والدلالة والتداولية، واعتبر الأول دراسة للعلاقات بين العلامات، والثاني دراسة للعلاقة بين العلامات وما تحيل عليه، أما الثالث، وهو التداولية، فيهتمّ بالعلاقات بين العلامات ومؤوليها.

[6] قامت بعض المناهج اللسانية على مفهوم السياق والمقام في دراستها للظاهرة اللغوية واستخلاص الدلالة مثلما بدا في أعمال فيرث (1890-1960) وهو لساني إنجليزي صاحب نظرية لسانية ترجع معنى الكلمات إلى الاستعمال.

[7] ميّز دي سوسير (1985) بين لسانيات داخلية وأخرى خارجية.

[8] نشير من خلال هذه العبارة إلى التصنيفات التي قام عليها.

[9] نشير في ذلك الى ما انتهت إليه المدرسة التوليدية في مراحلها المتأخرة.

[10] نذكر على سبيل المثال مبدأ التعاون عند غرايس (1975)، ومبدأ الإفادة عند سبربر وويلسن (1989).

[11] التداولية المدمجة la pragmatique intégrée هي جوهر ما ذكره أنسكومبر وديكرو (1983) إذ يعتبران أنّ معالجة القول تجمع بين المعلومات اللغوية المنتمية إلى المكوّن اللغوي والمكوّنات غير اللغوية المنتمية إلى المكوّن البلاغي، وملخّصها في الشكل التالي:

القول(ق) المقام(م)

المكون اللغوي المكوّن البلاغي

دلالة (ق)

معنى (ق) في (م)

[12] انظر تفصيل ذلك في ثنائية النظام والإنجاز. يرى الشريف أنّ هذا المفهوم عند موريس محدّد بالفهم المنطقي الذي يوغل في تجريد وحدات اللغة من بعدها المعنوي. في حين يؤكد الشريف (2012، 64) "أننا، على خلاف الكثير من الكتابات الشائعة، نجد صعوبة منهاجية أصولية في تصوّر مولّد آخر للخطاب غير النحو. لا ننكر أن الالتجاء الى اعتبارات إحالية وتعاملية اجتماعية مختلفة من شأنه أن يساعدنا على فهم المنظومات المساعدة للبرنامج النحوي، والتي بدونها لا يمكن توليد خطاب ملائم لحاجاتنا الاجتماعية. إلا أننا لا نرى كيف يمكن للمعطيات ذات الصلة بالأشياء وعلاقتها فيما بينها وما بينها وبين المستعملين أن تمرّ مباشرة الى الخطاب دون المرور بالمولّد النحوي له".

[13] سبقت الإشارة الى ما أقرّه موريس من تقسيم للمباحث أفرد به التداولية بقسم خاص مختلف عن بقية الأقسام المذكورة.

[14]يمثّل الشريف هذا الفصل بين الأمرين بالفصل بين البرنامج الجيني والأفراد المحققة له.

[15]أشار الشاوش (1986، ص. 5) في تقديمه لآراء دي سوسير (1985) الواردة في دروس في اللسانيات العامة ضمن كتاب "أهم المدارس اللسانية" إلى العناية التي خص بها سوسير هذه الثنائية، إذ استغرق الحديث عنها أجواء مهمة من الدروس (ص109-156) وخصّص لكل جزء منها قسما؛ للأهمية التي يعقدها لهذه الثنائية.

وقد كان الهدف من اهتمامنا بها في هذا الموضع التمهيد لتقديم فكرة الترشيح التاريخي عند الشريف، المميزة للغة المفضية إلى نحو كلّيّ هو الجزء الثابت بين أنحاء ألسنة مختلفة الجامع بينها.

[16]انظر بحث نرجس باديس (2009): *المشيرات المقامية في اللغة العربية*، وفيه إشارات دقيقة إلى ارتباط هذه المشيرات بما أسمته الإحداث الآني للخطاب.

[17]انظر في ذلك ما ذكرته كربرا أروكيوني في كتابها "الضمني": Kerbrat-Orecchioni, Catherine (1986), L'implicite, Armand Colin

[18]لمزيد التعمق في هذه الثنائية والنظر في مختلف مظاهرها، انظر: بن عامر (2020).

[19]نترجم Propositionnel بالقولية لأن قصد كربرا أروكيوني Kerbrat-Orecchioni من استعمالها يتسع إلى حدود الخصائص التداولية للقول، وفيها اللاقولية.

[20]أقصى سوسير الجانب المنجَز المستعمل من اللغة لاعتباره أن اللغة شكل لا مادة، وفصل بين اللسانيات الداخلية واللسانيات الخارجية، معتبرا الأولى موضوع الدراسة اللسانية الصرف. يقول دي سوسير (1985، ص. 40): "يقتضي تحديدنا للغة أننا نطرح جانبا كل ما هو غريب عن جهازها العضوي وعن نظامها وباختصار كل ما يطلق عليها الألسنية الخارجية. بيد أن هذه الألسنية بالذات تهتم بأشياء على جانب من الأهمية وإليها يصرف تفكيرنا بصفة خاصة عندما نباشر دراسة الكلام".

[21]انظر الشريف (2012، ص. 56، والهامش 3 في الصفحة نفسها).

مراجع البحث

المراجع العربية

باديس، نرجس، (2009)، *المشيرات المقامية في اللغة العربية*. النشر الجامعي، تونس.

بن عامر، نجوى. (2006). *المعنى الضمني ومراجعه النحوية*، في محمد زروق والعربي الضيفاوي(محررين.)، *ندوة الإحالة وقضاياها في ضوء المقاربات اللسانية والتداولية*، (ص ص77- 104). كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القيروان، دار مسكلياني.

بن عامر، نجوى. (2020). *الضمني في القول، بحث في أسسه النحوية والتداولية*، (*سلسلة لسان- كلام*)، الدار التونسية للكتاب، تونس.

دي سوسير، فرديناند. (1985). *دروس في اللسانيات العامة*. (صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، ترجمة). الدار العربية للكتاب، تونس- ليبيا.

الشاوش، محمد. (1986). سوسير والألسنية. في عبد القادر المهيري، ومحمد الشاوش، ومحمد الشايب (محررين.)، *أهمّ المدارس اللسانية* (ص ص. 5-38)، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس.

الشريف، محمد صلاح الدين. (1986). تقديم عام للاتجاه البراغماتي. في عبد القادر المهيري، ومحمد الشاوش، ومحمد الشايب (محررين.)، *أهمّ المدارس اللسانية* (ص ص. 95-120)، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس.

الشريف، محمد صلاح الدين. (2003). *الشرط والإنشاء النحويّ للكون: بحث في الأسس البسيطة المولّدة للأبنية والدلالات*. جامعة منوبة، منشورات كّلية الآداب، ضمن سلسلة لسانيات (مجلد16)، تونس.

الشريف، محمد صلاح الدين. (2012). الدارة النحوية البلاغية، *حوليات الجامعة التونسية*، (57)، 53-88.

صحراوي، مسعود. (1999). *التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي*. دار الطليعة، بيروت

الفاسي الفهري، عبد القادر. (1986). *اللسانيات واللغة العربية*. منشورات دار عويدات، بيروت.

المبخوت، شكري. (2006). *إنشاء النفي*. مركز النفي الجامعي كلية الآداب والفنون والإنسانيات، تونس.

موشلار،جاك. وروبول،آن. (2010). *القاموس الموسوعي للتداولية*. (مجموعة من الأساتذة والباحثين بإشراف عزالدين المجدوب، ترجمة). منشورات المركز الوطني للترجمة ودار سيناترا للنشر، تونس.

المراجع الأجنبية

Anscombre, J.-C. and Ducrot, O. (1983) L'Argumentation dans la langue. Mardaga, Bruxelles.

Ducrot, O. (1984). Le Dire et le dit. Paris, Les Editions de Minuit.

Ariel, M. (2010). Defining Pragmatics. Cambridge: Cambridge University Press.

Grice, H. P. (1975). Logic and Conversation. In P. Cole, & J. L. Morgan. (Eds.), Syntax and Semantics, Vol. 3, Speech Acts (pp. 41-58). Academic Press, New York.

Kerbrat-Orecchioni, C. (1986) .L'implicite. Armand Colin.

Normand, C. (1992). Charles Morris: le rôle du behaviorisme en sémiotique, Langages*, 107*, 112–127.

Sperber, D & Wilson, D. (1989). La Pertinence, Communication et cognition, Paris, Les Editions de Minuit.

Van Dijk, T.A. (1979). Pragmatic Connectives, *Journal of Pragmatics,* (3), 447–456.

بيانات الباحثة

د. نجوى بن عامر كعاك، أستاذة مساعدة في اللسانيات في قسم اللغة العربية وآدابها في كلية العلوم والآداب، بجامعة القصيم، بريدة، المملكة العربية السعودية. حاصلة على الدكتوراه في اللغة العربية، تخصص اللسانيات، من جامعة منوبة، الجمهورية التونسية، عام 2005. تدور اهتماماتها البحثية اللسانية حول الاتجاهين العرفاني والتداولي.

أوركيد (ORCID): 0000-0001-6525-8270

Email: n.benameur@qu.edu.sa

AUTHOR BIODATA

Dr. Najwa Ben Ameur Kaak, is an Assistant Professor of Linguistics, at the Department of Arabic, College of Sciences and Arts, Qassim University, Buraidah, Saudi Arabia. Dr. Ben Ameur obtained her PhD degree in Linguistics (2005) from the University of Manouba, Tunisia. Her research work is mainly in the field of Linguistics, especially cognitive studies and pragmatics.